

الصهيونية ومعاداة السامية: جدل فرنسي في قضية شائكة

باريس تنتهج سياسة الكيل بمكيالين في التعاطي مع القضية الفلسطينية



مواقف فرنسية متناقضة

منهجي لأجل سرقة منتظمة للأراضي والموارد الفلسطينية، مع طرد السكان الموجودين وصولاً إلى الاستيلاء على أراضٍ تحدد على أسس توراتية.

ويرغم يهوديتها، تدعو باتلر إلى إزالة إسرائيل وإقامة دولة واحدة تتعايش فيها الأديان الثلاثة، وتقول إنها مع عودة الفلسطينيين ووجوب اعتراف إسرائيل بجرائمها تجاههم، وإنها ضد الأبارتيد، والجدار العازل، وثقافة الكراهية والهيمنة والتمييز الصهيوني. فاشكل مع هذا الكيان ليس الصهيونية، وهو ما يفسر كره الأكثرية الإسرائيلية.

وصفوة القول إن مشروع تجريم معاداة الصهيونية أسوة بمعاداة السامية ليس سوى محاولة لترهيب كل من ينتقد سياسة إسرائيل، كما فعل اللوبي اليهودي مع الفرنسيين بإسكال بونيفاس، ثم للتغطية على جرائم الكيان الصهيوني. فاشكل مع هذا الكيان ليس استيطان فلسطين فحسب، وإنما وضع وجود مجتمع رأسمالي جيش وضع نظاماً ترانزيا لسكانه وفق اعتبارات عرقية ودينية، ما جعل أغلب المحليين، حتى الإسرائيليين منهم، يحذرون من سياسته العنصرية والتوسعية التي تهدد الأمن والسلم في العالم.

تمتيزاً على الصعيد الدولي، لأن ذلك في رأيها سوف يغذي معاداة السامية بدل مقاومتها.

أما المحامي ميشيل توبيانا، الرئيس الأسبق لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، فقد لاحظ الفرق في التعامل مع طرفي النزاع، والكيل بمكيالين، فبينما يفكر بعضهم في سن قانون يجرم معاداة الصهيونية، لا أحد يفكر في تجريم من ينكر على الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم بل ينكر حتى وجودهم، بمن فيهم ممثلو الشعب في التمثيليات الوطنية.

وفي رأيه أن المسألة الوحيدة الجديرة بالتفكير هي مسألة الحق، حق إسرائيل في الوجود، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، كل تلك المواقف تؤكد ما ذهبت إليه الفيلسوفة الأميركية جوديث باتلر من جامعة بركلي، حين كتبت عام 2014 أن إسرائيل لا علاقة لها بالديانة اليهودية، فما هي إلا مشروع كولونيالي منذ بدء التنظير للصهيونية. وفي رأيها أن المستوطنين الذين يستقرون في الضفة الغربية هم على صورة الصهيونية: عنصرية، عنق، توسع، وتستشهد باتلر بإعلان بابي في كتابه "التصفية العرقية في فلسطين" حين كتب يقول "إن الصهيونية لم تخترق قط في رغبة تعايش، هي مشروع

العيش في بلد يعرف نفسه بالعبري، ليحعل مني مواطناً ذا امتيازات، فهل أنا في رأيكم، يا سيادة الرئيس، معادٍ للسامية؟"

إن فرنسا، التي تقف في الظاهر مع القضية الفلسطينية، كانت صوتت ضد قرار الجمعية العامة أنف الذكر، وقادتها منذ فرنسوا ميتران يحابون الجانب الإسرائيلي، وفي الأقل لا يريدون الوقوف بجد ضد سياسته، فالعروف مثلا أن شبانا يهودا فرنسيين، يؤدون واجبه العسكري في إسرائيل، ويجندون لقتل الفلسطينيين، دون أن تلاحقهم السلطات الفرنسية كما تلاحق شباب العرب الملتحقين بجبهات القتال. وماكرون لم يتشدد عن القاعدة، فبعد خطابه المذكور أعلاه، عاد ليؤكد يوم 20 فبراير 2019، خلال العشاء السنوي الذي يقيمه "المجلس الممثل للمؤسسات اليهودية في فرنسا" (CRIF) قائلاً إن "معاداة الصهيونية هي شكل من الأشكال الحديثة لمعاداة السامية".

واقترح تضمينها في التعريف القانوني لمعاداة السامية، ما أثار غضب "حركة مناهضة العنصرية، ومن أجل الصداقة بين الشعوب" (MRAP)، وعبرت الحركة عن وقوفها ضد أي مشروع قانون قد ينتج عنه منع أي نقد تجاه إسرائيل، ومنح هذا البلد وضعاً

هرتزل عام 1903، كتب يقول "أقولها بمتنهي الصراحة. أنا أرتجف لفكرة تأسيس مستوطنة يهودية باتم ما في المستوطنة من معنى. مستوطنة كهذه سوف تصبح غيتو، مع كل سلبات الغيتو. دولة يهودية صغيرة، بل صغيرة جداً، متعبدة وليست لبرالية، تطرد المسيحي والأجنبي. قد يكون روتشيلد أخطأ نوعه، ولكن الثابت أنه لم يكن معادياً للسامية".

ومضى شلومو صاند يقدم للرئيس ماكرون في مقالة تلك تعريفاً لمفهوم الصهيونية، مبيناً أنها لا تعني اليهودية، بل هي ثورة راديكالية عليها. ومذكراً بأن اليهود الاتقياء كان لهم توفيق كبير إلى أرضهم المقدسة، لا سيما أورشليم، ولكنهم التزموا بالتعاليم التلمودية التي تامرهم بالاجترار جعاً قبل مجيء الماشيح المخلص، لأن الأرض ليست ملكاً لليهود بل لله، والله أعطي، والله أخذ، وعندما يشاء، سوف يرسل المخلص ليعيدها.

ويعد أن قدم للرئيس الفرنسي شرحاً ضافياً عن الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسة الميز العنصري التي ينتهجها الصهاينة، والقتل والتفتيش والاستيطان، ختم بقوله "ولما كنت محتزراً من يهود عانوا كثيراً من التمييز العنصري والعقدي، فانا لا أريد

دعا برلمانين فرنسيين، في الآونة الأخيرة، الرئيس إيمانويل ماكرون إلى الاعتراف بفلسطين وفرض عقوبات دولية على مشروع الحكومة الإسرائيلية الخاص بضم أراض فلسطينية من الضفة الغربية. ويعتقد متابعون أن هذه الدعوات بمثابة اختبار لماكرون الذي ينتهج، كما أسلافه، سياسة الكيل بمكيالين في التعاطي مع القضية الفلسطينية؛ فبيد دعمه ظاهرياً للحق الفلسطيني إلا أنه يعتبر، كما صرح سابقاً، أن "إنكار وجود إسرائيل كدولة هو شكل معاصر لمعاداة السامية".

للصهيونية عبر نخب سياسية وثقافية ترى في معاداة الصهيونية معاداة للسامية ينبغي تجريمها هي أيضاً ومقاضاة أصحابها، بل صارت حتى مناصرة الفلسطينيين مدعاة لتلك التهمة. رأينا ذلك مع مانويل فالس، رئيس الحكومة الأسبق، وكان يرى في معاداة الصهيونية قناعاً يتخفى وراءه معاداة السامية، ورأيناه مع نواب في البرلمان قدموا مشروعاً لتجريمها، ووقفنا عليه قبل ذلك مع الرئيس إيمانويل ماكرون خلال استقباله نتيناها عام 2017. وقد أشارت تلك المواقف معارضة شديدة في الأوساط الفرنسية.

ولكن الاعتراض الأشد جاء من بعض اليهود أنفسهم. فقد كتب المؤرخ الإسرائيلي شلومو صاند، معلقاً على خطاب ماكرون بمناسبة إحياء ذكرى حملة "فال ديف" التي استهدفت اليهود عام 1942 "أنتيت على عزمكم مقاومة العنصرية حيثما ما كانت، والدفاع عن الجالية اليهودية المقيمة في فرنسا، ولكني توقفت عن فهم ما تقولون حين صرحتم بمعاداة الصهيونية هي شكل أعيد ابتكاره لمعاداة السامية".

هل هذا التصريح غايته مجاملة ضيقكم، أم هو بكل بساطة دليل على جهل سياسي؟ هل أن طالب الفلسفة وساعد بول ريكور لم يقرأ من الكتب إلا القليل حتى يجهل أن عدداً من اليهود، أو المنحدرين منهم يتصدون باستمرار للصهيونية دون أن يكونوا معادين للسامية؛ وأقصد هنا الحاخامات القدامى، وموقف جانب من اليهودية الأرثوذكسية المعاصرة".

وراح يذكره بكثير من الشخصيات اليهودية أمثال ماريك إلمان الحاجي من معتقل وارسو، ومجموعة مانوشيان التي كانت من بين من قاوم النازية، إضافة إلى ثلة من كبار المؤرخين وعلماء الاجتماع اليهود أمثال بير فيدال ناكي وماكسيم رودنسون وإريك هوبزباوم وإدغار موران، الذين تمثل كتاباتهم إشارة للحق الذي يعلو ولا يعلو عليه.

وأضاف "بناء على كونكم اشتغلتم في بنك روتشيلد، استحضركم قولة لانتشان روتشيلد، أول رئيس لاتحاد كنائس اليهود في بريطانيا، وأول يهودي تم تعيينه لورداً في المملكة المتحدة، قبل أن يُعين محافظاً لنيكها المركزي. في رسالة وجهها إلى تيودور

أبو بكر العياضي
كاتب تونسي

في سبعينات القرن الماضي، تضافرت جهود العرب لإدانة الصهيونية عالمياً، ووجدت السند لدى دول المعسكر الشرقي وبعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فضلاً عن الدول الإسلامية لفرض القرار 3379 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 نوفمبر 1975، وكان قراراً يعتبر أن "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وبطلب دول العالم بمقاومة الأيديولوجيا الصهيونية التي تشكل خطراً على الأمن والسلم العالميين".

ولكن مع تفكك الصف العربي عقب غزو الكويت وإعلان أميركا الحرب على العراق، وجدت إسرائيل نفسها في موقف قوة، فجعلت إلغاء ذلك القرار شرطاً لمشاركتها في مؤتمر مدريد عام 1991، الداعي إلى إحياء عملية السلام. وتحت ضغط جورج بوش، محرر الكويت، خضعت الجمعية العامة لطلبها، وتم الإلغاء بموجب القرار 86/46 الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1991.

ميشيل توبيانا
إدانة السياسة
الإسرائيلية ليست
معاداة للسامية

شلومو صاند
لا أريد العيش في
بلد يعرف نفسه
بالعبري

غير أن إسرائيل لم تقنع بذلك، فقد سعت عبر لوبياتها المبنوثة في مواقع القرار بالعواصم الكبرى إلى خلق كل الأصوات التي تعارض سياستها في ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، وتندد بالصهيونية كمشروع عنصري بغض ينكر على الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم وحقوقهم في العيش كسائر البشر.

ولما كانت معاداة السامية جريمة يعاقب عليها القانون في ثلثي البلدان الغربية، عملت تلك اللوبيات شيئاً فشيئاً على إخراس الأصوات المناهضة

محمد ولد بلال.. «مهندس مياه» يقود الحكومة الموريتانية

وقائع فساد ونهب للمال العام في البلاد. وفي يوليو الماضي، صدق البرلمان على مقترح توصية وقعتها رؤساء الفرق البرلمانية بإجالة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية إلى وزير العدل، تمهيداً لإحالة إلى القضاء.

رئيس الوزراء الموريتاني الجديد يأمل، كتنكونقراطي، في قطع الطريق على اللوبيات المتشعبة في المؤسسات ومحاربة الفساد

ويعتقد مراقبون أن الحكومة القادمة قد يكون أغلب أعضائها من الفئتين، مع احتمال دخول شخصيات سياسية محسوبة على المعارضة، من أجل طمأنة القوى المعارضة إلى استمرار أجواء الانفتاح السياسي.

وتعرض النظام السياسي في موريتانيا لهزة كبيرة هذا العام بتحقيق برلماني في مزاعم فساد يتعلق بحكومة الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز الذي تولى عن منصبه العام الماضي بعد أن أمضى نحو عقد في السلطة.

السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله.

وبعد أشهر أسندت إليه حقيبة وزارة الإسكان، وظل يشغل هذا المنصب حتى أطيح بولد الشيخ عبدالله عام 2008، في انقلاب قاده الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز.

وخلال حكم ولد عبدالعزيز، عين ولد بلال مديراً للشركة الموريتانية للكهرباء "صوملك". وولد بلال كان من أبرز المستشارين للرئيس الحالي محمد ولد الغزواني خلال حملته الانتخابية لرئاسة عام 2019. كما كان مستشاراً في الحكومة السابقة، وقت تكليفه بتشكيل الحكومة من طرف ولد الغزواني.

ورئيس الوزراء الجديد، الذي يتحدث العربية والفرنسية والإنجليزية، ظل مبتعداً طوال حياته عن الصراعات السياسية، رغم نشاطه بالفترة الأخيرة في حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" (الحاكم).

أمل الموريتانيون أن تتمكن الحكومة الجديدة من تحسين ظروف حياتهم ومواجهة الفساد، خاصة بعد أن أظهر مؤرخاً تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في ملفات وصفقات عشرية الرئيس ولد عبدالعزيز (2009 - 2019)

للمشاريع الصغيرة. وتولى خلال الفترة بين عامي 1993 حتى 1996، منصب رئيس مصلحة الدراسات والبرمجة بمفوضية الأمن الغذائي.

كما شغل منصب مدير البنى التحتية بوكالة التنمية الحضرية (حكومية) في الفترة بين 2002 و2005.

وفي 2007، تم اختياره وزيراً للتجهيز والنقل في حكومة الزين ولد زيدان، التي تم تعيينها بعد الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس

البلاد، وينتمي إلى شريحة لحراطين (الأرقاء السابقين).

ودرس ولد بلال المرحلة الابتدائية كتكنوقراطي، قطع الطريق على اللوبيات المتشعبة في مؤسسات الدولة، خصوصاً تلك التي أفت الصفقات المشبوهة التي كان النظام السابق يقوم بالتغطية على فسادها.

فتنصيبه رئيساً للوزراء، خطوة يريد الغزواني من خلالها أن يوسع قاعدة الإصلاحات التي وعد بها ومواجهة معالقات الفساد.

ونظراً إلى كون المهمة لها صعوبتها السياسية والتقنية تمت الاستعانة بمحمد ولد بلال، خاصة أن هذه الشخصية معروفة عنها الحزم ونظافة اليد، وأراد الرئيس الاستفادة من تواجد على رأس الحكومة. وبلغت المتابعون إلى أن الانتماء القبلي يحدد تحمل المسؤوليات بموريتانيا، لأن المسألة مرتبطة بصراع نفوذ بين تيارين داخل مؤسسات الدولة: الأول يدعم توجهات الرئيس الجديد والأخر سأل زال يؤيد الرئيس السابق، ولهذا أراد الغزواني الاستعانة بأحد مقربيه ومستشاريه في مواجهة خصومه في الحكم دعماً لخطته السياسية وإصلاحاته المرجوة.

ولقد رئيس الوزراء الجديد محمد ولد بلال عام 1963 بمدينة روصو جنوب غربي



جدل سياسي مستمر في نواكشوط